

الفصل الأول

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمسكن في البيئات الريفية في المجتمع السعودي

عبدالله بن حسين الخليفة

تنطوي العلاقة بين المسكن وسكانه على متغيرات اجتماعية واقتصادية تعكس خصائص السكان والمساكن. يعرف هذا الفصل بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والاقتصادية للمسكن الريفي في المجتمع السعودي، ومدى انعكاس خصائص الساكن على مساكنهم وبالعكس. كما يقدم تحليل لعناصر المسكن ومكوناته وخصائصها والوظائف التي تحويها، ويسلط الضوء على المعاني والرموز التي ينطوي عليها المسكن كنسق اجتماعي، اعتماداً على بيانات مسحية لعدد من التجمعات السكانية القروية في المملكة العربية السعودية.

1

- الإطار النظري للدراسة
- إجراءات الدراسة المنهجية
- أهم النتائج

يعرّف هذا الفصل بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمسكن الريفي في المجتمع السعودي، أو بعبارة أخرى: يقف على العلاقة بين المسكن وسكانه، لما تتطوي عليه من متغيرات تعكس خصائص المسكن والسكان. وتتجسد المهمة في التعرف على العلاقة بين خصائص المسكن من جانب في مقابل خصائص الساكن من جانب آخر. وبمعنى آخر: يسعى هذا الفصل إلى الإجابة عن سؤالين محوريين يتجسدان فيما يلي:

١. الوقوف على إلى أي مدى تتعكس خصائص الساكن من اجتماعية وثقافية واقتصادية على المكان الذي يتخذ منه مأوى؟
٢. ما هي المكونات الأساسية من فراغات ووظائف للمسكن الريفي في المجتمع السعودي، وكيف تعكس تلك الفراغات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للساكن؟

تتطلب الدراسة من فكرة جوهرية مؤدّاهما أنه إذا كانت السكنى تعبّر عن حاجة أو مجموعة من الغرائز البيولوجية لدى الإنسان؛ فإن المسكن بأبعاده وخصائصه كافة لا بد أن يعكس ما لذلك الإنسان من أبعاد ثقافية واجتماعية واقتصادية هي في جملتها ترجمة لما لدى ذلك الإنسان من غرائز. كما يمكن القول: إن تلك العلاقة - خاصة ما يتعلق منها بالخصائص الأساسية التي تعبر عن أمور غريزية لدى الإنسان - ستكون أكثر وضوحاً لدى فئات الطبقات الوسطى والفئات متدنية الدخل مقارنة بالطبقات الغنية، على اعتبار أن المساكن التي تعيش فيها تلك الفئات ربما تعكس الحد الأدنى من الوظائف السكنية لفراغات المنزل ومكوناته التي تلبّيها مساكن تلك الفئات لسكانها، فالسكن بوصفه حاجة من الحاجات التي يسعى الإنسان إلى توفيرها لنفسه وأسرته مثله مثل بقية الحاجات الغريزية الأخرى من مأكّل ومشرب وملبس؛ لا بد أن يعكس في أبعاده وخصائصه من يقيم به بكل خصائصه الاجتماعية والاقتصادية؛ فخصائص المسكن الفيزيائية من مكونات وفراغات بما تتطوي عليه تلك الفراغات والمكونات من وظائف وتخصص ومتغيرات متنوعة؛ تعبر بشكل دقيق عن خصائص الساكن الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

تعتمد هذه الدراسة على بيانات مسحية لعدد من التجمعات السكانية القروية التي تتعايش فيها أسر ذات مستويات اجتماعية واقتصادية وسكنية متفاوتة، وهو ما يجعل منها مجتمعاً بحثياً مناسباً لإلقاء الضوء على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمسكن.

يسلط هذا الفصل الضوء على عدد من المفاهيم الاجتماعية العمرانية التي دائماً ما تكون محطّ اهتمام المخططين العمرانيين والاجتماعيين في قضايا السكن والإسكان وخاصة السكن الميسر في المجتمع السعودي، والذي أصبح موضوعاً مطروحاً بقوة أمام التخصصات العمرانية والاجتماعية في وقتنا الحاضر، وذلك بوصفه انعكاساً مباشراً للتطور العمراني والحضري والاقتصادي الذي يشهده المجتمع السعودي، وهو ما أفرز ارتفاع الطلب بشكل غير مسبوق على بناء المساكن الخاصة وامتلاكها من قبل أفراد المجتمع الذي يشهد في حد ذاته نمواً هائلاً في سكانه وفي مقدراته الاقتصادية، مما جعل شريحة من المفكرين والمطورين العقاريين يطرحون تساؤلات مهمة حول ماهية الأنماط السكنية الأكثر قدرة على تلبية حاجة السكن لدى الفرد السعودي بما يتفق عقلانياً وواقعياً مع مقدراته وتطلعاته ويحقق له الحياة الكريمة.

ومن خلال تسليط الضوء على البنية العمرانية للمساكن في القطاع الريفي من المجتمع والتعرف على أهم محدداتها الاجتماعية والاقتصادية؛ سيتمّ جلاء الصورة حول المكونات الأساسية لبنية المسكن من المساحات والفراغات التي تجسد ما يمكن عدّه أموراً معيارية للمسكن الميسر بنيةً ووظيفةً. وتكمن أهمية اختيار المسكن الريفي موضوعاً للدراسة في أن السواد الأعظم من المساكن في القطاع الريفي من المجتمع السعودي يمكن النظر إليها على أنها محصلة نهائية وتراكمية لتكيف الإنسان مع بيئته الطبيعية والاجتماعية والثقافية بعيداً عن المؤثرات العمرانية الحديثة التي ساهمت في تغيير الصور النمطية للمساكن المتعارف عليها في مناطق المملكة العربية السعودية خلال العقود الخمسة الأخيرة.

يفتضي تحليل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمسكن النظر إلى المسكن من زاويتين متميزتين؛ إحداها بوصف المسكن نسقاً مستقلاً بذاته يحقق وظيفة عامة ذات طابع بيولوجي واجتماعي في آن واحد تتجسد في تأمين المأوى والسكنية للأسرة، بوصف ذلك خطوة أولى تمكن الأسرة من تحقيق الغاية الاجتماعية الكبرى المتجسدة في التنشئة الاجتماعية التي تمثل أهم العمليات الاجتماعية التي من خلالها يتمكن الفرد من العبور من محيطه الفردي والأسري إلى المجتمع الأكبر مكتسباً من القيم والعادات والأعراف وقواعد السلوك ما يمكنه من التفاعل بشكلٍ إيجابي بوصفه مواطناً

فاعلاً مع بقية أفراد المجتمع. أما الزاوية الأخرى فتتمثل في النظر إلى المسكن، بوصفه جزءاً من نسق عام يتميز بخواص معينة يعبر في المقام الأول عن الشخصية الاجتماعية للأسرة المقيمة به، حيث يعبر المسكن عن مكانة الأسرة ومنزلتها الاقتصادية، إذ تستطيع الأسرة استخدام مسكنها آلية ترسل من خلالها جملة من المعاني والرموز إلى الآخرين سواء من المقيمين المشاركين في الحي السكني نفسه أو من عابري الطريق. ويمثل المسكن من هذه المنظور منظومة من التواصل (communicative networks) داخلياً من خلال تفاعل أفراد الأسرة مع بعضهم بعضاً، وخارجياً من خلال تفاعل الأسرة بأكملها مع الآخرين من الجيران أو من عابري الطريق أو من الأقارب والأصدقاء خلال الزيارات المتبادلة، حيث تتمكن الأسرة من تكريس مكانتها في أنظار الآخرين من خلال وضع المسكن الذي تقيم به وحالته. كما سيتم إلقاء المزيد من الضوء على هذا التصور الذي ينطلق من عد المسكن نسقاً قائماً بذاته يحقق وظائف داخلية وخارجية تعبر في مجملها عن طبيعة الحياة والنظام الاجتماعي (social order) الذي لا يمكن أن يتحقق من دون وجود أفراد في الوقت الذي يحملون قدراً كافياً من القيم المشتركة، فإن لهم مصالح خاصة، مما يجعل التفاهم والتفاعل والتعاون وكذلك التفاضل والاختلاف والصراع أموراً ممكنة وكامنة في الحياة الاجتماعية.

تعتمد الدراسة نظرياً ومنهجياً على المدخل السوسولوجي لجورج زميل الذي يركز على الصور والظواهر المتنوعة المتكاملة للأنساق الاجتماعية، وذلك من خلال عد المسكن نسقاً اجتماعياً يعبر في مكوناته عن جوانب من التواءم والتنافس الذي لا تخلو منه الحياة الاجتماعية ليس على المستوى الأسري فحسب ولكن على مستوى المجتمع المحلي (الحي السكني وبنية الجوار).

ينقسم الفصل إلى قسمين؛ أحدهما: التحليل الداخلي للمسكن؛ من خلال تسليط الضوء على العناصر الداخلية التي يتكون منها، بما في ذلك فراغاته نوعاً وكماً، وخصائص تلك الفراغات، والوظائف السكنية التي تؤديها، أما ثانيهما: فيتمثل في تحليل المسكن من الخارج، وذلك من خلال تسليط الضوء على المعاني والرموز التي ينطوي عليها المسكن، من حيث نمطه في منظومة التطور النوعي للمساكن، ومن حيث حالته من خلال بُعد المساحة من جانب و بُعد الجودة والتنوعية من جانب آخر، حيث يمكن عد تلك الأبعاد محكات أساسية يمكن من خلالها مقارنة المسكن بما حوله من مساكن في محيط المجتمع المحلي. وسيتم فيما يلي إلقاء مزيد من الضوء والنظر إلى المسكن بوصفه نسقاً اجتماعياً مستقلاً، وكذلك النظر إليه باعتباره نسقاً اجتماعياً فرعياً.

أولاً: السكن بوصفه نسقاً مستقلاً:

يعبر المسكن في أبسط صوره عن واحدة من أهم الحاجات البيولوجية المرتبطة بالأمن والسلامة، والتي لا يمكن للإنسان أن يبقى حياً وفرداً فاعلاً في محيطه الاجتماعي من دون أن يلبي تلك الحاجة، فلا شك أن المأوى يعبر عن البنية الفيزيائية التي تكيف معها الإنسان ووجد فيها تلبية لحاجة الأمن والسلامة. ويؤكد عالم الأنثروبولوجيا الشهير مالبونسكي أن "الحاجات البيولوجية لدى الإنسان هي التي تضع وتحدد الوسائل التي من خلالها تلبى تلك الحاجات، ومن ثم تصبح تلك الوسائل جزءاً من الثقافة المادية لديه وتصبح مخزوناً ثقافياً تتناقله الأجيال جيلاً بعد جيل". وتشكل الحاجة إلى الأمان والسلامة إحدى أهم الحاجات البيولوجية لدى الإنسان، وقد وضعها عالم النفس إبراهيم ماسلو واحدة من أربع حاجات أساسية لدى الإنسان وهي: حاجات الطعام والشراب، وحاجات الأمن والسلامة، وحاجات الحنان، وحاجات تحقيق الذات. ويمكن النظر إلى هذه الحاجات بوصفها فئات عامة أو حاجات كبرى يتفرع عنها العديد من الحاجات الصغرى التي لا بد من تسليط الضوء عليها إذا ما أريد التعرف على أهميتها في تشكيل البيئة السكنية التي يعيش فيها الإنسان وتحقق لها حاجات الأمن والسلامة. وانطلاقاً من مدرسة "البيولوجيا الاجتماعية" (Social Biology) التي تعتمد على تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال منطلقات وافتراضات بيولوجية؛ فإن سعي الإنسان الدؤوب لتلبية غرائزه يتولد عنه أنماط من السلوك الاجتماعي الذي يتحول في نهاية المطاف إلى جملة من التوقعات المشتركة بين الأفراد المقيمين في إطار اجتماعي واحد. ومن هذا المنطلق فإن المكونات الداخلية للمنزل وكذلك الطابع الخارجي له، يمكن النظر إليها من منظور هذه المدرسة بوصفها امتداداً لتلبية الإنسان لغرائزه الأساسية وما يكتنف تلبية تلك الغرائز من أولويات وتراتبات تجعل الطرق التي يلبي بها الإنسان واقعة في سلم هرم الحاجات تفرض قيوداً على الطرق التي يسعى الإنسان

في تشكيل البنية الحضرية الراهنة للمدن السعودية بشكل عام.

وبعبارة أخرى، وفي ضوء ما ذكر، فإن التباين الاقتصادي الذي يُعدّ سمة بارزة في الحياة الحضرية؛ يشكل محوراً أساسياً تتمايز وفقاً له جماعات الجوار. فتبعاً لخلفية الأسرة الحضرية ابتداءً من طول أو قصر الفترة التي مضت على الأسرة منذ اتخاذها للمدينة مقراً لها، ووفقاً لمدى تكيف أفرادها مع المعطيات الحضرية والتعليمية والاقتصادية والمعيشية؛ تتحدد طبيعة جماعة الجوار أو الحي السكني الذي سيحتضن تلك الأسرة وتتخذ منه الأسرة مقراً لمكان إقامتها، الذي لا تتحدد خصائصه وبنيته العامة من خلال خصائص الأسرة نفسها من اجتماعية واقتصادية فحسب، بل تتحدد أيضاً بخصائص الحي وسماته العامة. وعليه؛ فإنه بالقدر الذي يشترك فيه مكان إقامة الأسرة مع غيره من المساكن الأخرى في العديد من الخصائص والسمات العامة، إلا أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لا بد أن يترك بصماته على سمات وخصائص بنية المسكن الداخلية من جانب، بل أيضاً على هيئة المسكن وحالته الخارجية من جانب آخر، وهو ما يجعل من المسكن يمثل معنى من المعاني الاجتماعية الرمزية المتبادلة من خلال شبكة التواصل المستمر بين الأسر المشتركة في علاقات الجوار وإن بدا هذا التواصل في الواقع الاجتماعي خفياً وكامناً.

منهجية الدراسة:

تحدد هذه الفقرة من الدراسة إجراءات الدراسة المنهجية، ممثلة في وحدة التحليل والمتغيرات التابعة والمستقلة ومجتمع الدراسة وبياناتها والأساليب الإحصائية المتبعة في تحليل تلك البيانات.

وحدة التحليل:

تتمثل وحدة التحليل في هذه الدراسة في المسكن الذي تقيم به الأسرة السعودية (Household)، بصرف النظر عن نوع المسكن وحالته، وهو ما يتيح طيفاً واسعاً من المقارنات بين مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، وهو ما سيسمح بالكشف عن مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمسكن.

متغيرات الدراسة:

لتحقيق الهدف التي تسعى من أجله الدراسة؛ فإنه لا بد من التمييز هنا بين نمطين من المتغيرات؛ أولهما: يتمثل في المتغير التابع، وثانيهما: ما يتصل بالمتغيرات المستقلة أو التفسيرية. فالكشف عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمسكن يقتضي التعامل مع خصائص المسكن المختلفة بوصفها متغيراً تابعاً شاملاً ذلك نوع المسكن وحالته ومساحته وفراغاته بمختلف استخداماتها ووظائفها، كما يقتضي ذلك التعامل مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية بوصفها متغيرات مستقلة أو تفسيرية، ويمثل تلك المتغيرات جملة من الخصائص الاجتماعية والأسرية والاقتصادية. وفيما يأتي تحديد لتلك المتغيرات:

أولاً. متغيرات الدراسة التابعة:

١. نوع المسكن: حيث صنفت المساكن في البيانات التي قامت عليها الدراسة في عشر فئات هي: "عشة، صندوق، خيمة، بيت طين، بيت حجر، بيت بلوك إسمنتي ظاهر، شقة، دور دوبلكس أو دور فيلا، دوبلكس أو فيلا، أخرى". وتم اختزال الفئات عند وصف البيانات في خمس فئات فقط هي: (١) عشة، صندوق، خيمة، أخرى. (٢) بيت شعبي (بيت طين، بيت حجر). (٣) مسلح (بيت بلوك إسمنتي ظاهر). (٤) شقة، دور دوبلكس أو دور فيلا. (٥) دوبلكس أو فيلا. وعند إجراء تحليل معامل بيرسون تم وضع الفئات من الثالثة حتى الخامسة في فئة واحدة وتعطى الرمز (١)، في حين تم وضع الفئات من الأولى حتى الثانية في فئة ثانية وتعطى الرمز (٠)، أي: أنه سيصبح المتغير هنا متغيراً صورياً (dummy variable)، أي: المساكن ذات النوعيات الجيدة في مقابل المساكن ذات النوعيات المتدنية.

٢. حالة المسكن: وقد صنفت المساكن حسب تلك البيانات في ست فئات هي: "رديئة جداً، رديئة، متوسطة، جيدة، ممتازة، غير مبین". وتم اختزالها عند وصف البيانات في ثلاث فئات فقط، حيث صُممت فئتا "رديئة جداً ورديئة" في الفئة الأولى "رديئة"، وفئتا "متوسطة وجيدة" في الفئة الثانية "متوسطة"، وفئة "ممتازة" في الفئة الثالثة "ممتازة"، أما الفئة الرابعة فقد خصصت للمنازل التي لم توضح حالتها وهي فئة "غير مبین". وعند إجراء تحليل معامل بيرسون تم إعطاء فئة "رديئة" الرمز (٠) ليمثل ذلك المنازل الرديئة، أما فئتا "متوسط وجيد جداً" فقد ضمت في فئة ثانية ورمز لها بالرمز (١)، ليمثل ذلك المنازل ذات الحالة الجيدة، أي: أنه سيصبح المتغير هنا متغيراً صورياً (dummy variable)، أي: المساكن ذات الحالة الجيدة في مقابل المساكن ذات الحالة الرديئة.

٣. مساحة المسكن الكلية بالمتري المربع.

٤. مساحة الفراغات حسب نوع الفراغ بالمتري المربع.

٥. عدد غرف المنزل.

٦. عدد الوظائف السكنية للفراغات في المسكن.

ثانياً. متغيرات الدراسة المستقلة:

وتتمثل في الأبعاد والخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في متغير الدراسة التابع بشتى مؤشرات المحددة، ويمكن تصنيف هذه المتغيرات في فئتين كبيرتين، وذلك على النحو التالي:

١. المتغيرات الأسرية: ويشمل ذلك: (١) عدد أفراد الأسرة المقيمين بالمنزل، (٢) عدد أفراد الأسرة غير المقيمين في المنزل، (٣) عدد الزوجات، (٤) حجم الأبناء الذكور ممن أعمارهم "١٢" عاماً فما فوق، (٥) عدد البنات ممن أعمارهن (١٢) عاماً فما فوق، (٦) إقامة أقارب رب الأسرة (كالأب، الأم، الإخوة، والأخوات) مع الأسرة وأعدادهم، (٧) عدد العزاب في الأسرة، (٨) عدد المطلقات والمنفصلات في الأسرة، (٩) عدد الأرامل، (١٠) وجود أفراد معاقين بين أفراد الأسرة.

٢. المتغيرات الاقتصادية: وتتمثل هذه المتغيرات في: (١) متوسط سنوات التعليم في الأسرة، (٢) عدد العاملين في الأسرة، (٣) عدد النساء العاملات بالمنزل، (٤) مجموع الدخل الشهري للأسرة، (٥) مجموع دخل الأسرة من الأنشطة الاقتصادية الحرة، (٦) حجم الإنفاق لدى الأسرة، (٧) عدد السيارات المملوكة لدى الأسرة، (٨) ملكية المسكن، (٩) مقدار إيجار المسكن في حالة كونه مستأجراً، (١٠) استفادة الأسرة من صندوق التنمية العقارية، (١١) عدد العمالة المنزلية الموجودة لدى الأسرة، (١٢) استفادة الأسرة من الجمعيات الخيرية، (١٣) تربية مواشي أو دواجن (كالأغنام، أو الأبقار، أو الجمال، أو الحمام، أو الدجاج، أو الأرناب، أو النحل).

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع هذه الدراسة في المساكن التي تقيم بها الأسر السعودية في القطاع الريفي من المجتمع السعودي. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن البيانات التي تقوم عليها هذه الدراسة مأخوذة من قاعدة بيانات مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي الخاصة بالتجمعات السكنية المستهدفة بمشروعات الإسكان التنموي، حيث قامت المؤسسة باختيار عدد كبير من التجمعات السكنية في مختلف مناطق المملكة واستهدفت معظمها - ولا تزال - بمشروعات إسكان تنموي (انظر: المسوح الاستطلاعية للتجمعات السكنية الأوسع حاجة لخدمات الإسكان التنموي، ١٤٢٧هـ). وتغطي تلك البيانات عدداً من الأحياء السكنية الفقيرة في بعض المدن السعودية، إلى جانب عدد كبير من القرى الموزعة على مناطق المملكة الثلاثة عشر، الأمر الذي يجعل بيانات الدراسة ممثلة للقطاع الريفي والقطاع الحضري القديم من المملكة في حدود معقولة ومناسبة لأهداف الدراسة. وتحتوي قاعدة المعلومات تلك على بيانات عن (١٢,٧٧٠) أسرة (Hous - hold) موزعة على تلك التجمعات السكنية، تضم نحو (٨٩,٤٤٩) فرداً مقيماً مع الأسرة، وتحتوي تلك البيانات على معلومات وفيرة عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسر والخصائص العمرانية للمساكن التي يقيمون

فيها، حيث تم جمعها من خلال أداة بحث مسحية مستقلة (الخليفة والسكران، ١٤٢٨هـ). وقد جاء اختيار قاعدة البيانات هذه في هذه الدراسة نظراً إلى ما تتطوي عليه من معلومات عن البيئة السكنية الريفية والأجزاء القديمة من بعض المدن السعودية والتي لا تزال المساكن فيها تعكس إلى حد كبير الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بشكل أكثر وضوحاً مما هو عليه الحال في القطاع الحضري الحديث من المجتمع السعودي، حيث أن الغالبية الكبرى من المساكن في البيئة الحضرية الحديثة تأثرت في بنيتها العمرانية بالكثير من الاعتبارات التخطيطية المعاصرة وبالتنظيمات البلدية الإلزامية، بل كذلك بالقروض العقارية، كما أن نسبة كبيرة منها مساكن مستأجرة من جانب، كما أن المساكن المملوكة من قبل ساكنيها ليس بالضرورة أن أرباب الأسر هم أنفسهم الذين قاموا ببنائها سلفاً، بل آلت ملكيتها إليهم عن طريق الشراء ونحو ذلك من الاعتبارات التي تقلل أو تخفي تأثير الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على البنية السكنية. أما في القطاع الريفي من المجتمع وكذلك الأجزاء القديمة من المدن السعودية؛ فمن المتوقع إلى حد كبير أن تعكس البنية العمرانية للمسكن جملة كبيرة من الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وذلك نظراً إلى كون السواد الأعظم من المساكن في الريف السعودي مملوكة من قبل ساكنيها، وقليل منها مستأجر، كما أن من المتوقع أن يكون أرباب الأسر قاموا بدور كبير في تخطيط مساكنهم بل المشاركة في بنائها بأنفسهم، مما يجعل بنيتها العمرانية تعكس إلى حد كبير خصائص الساكن المتنوعة، وبما يلبي الاحتياجات السكنية للأسرة بأفرادها كافة.

بيانات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على بيانات المسوح الاجتماعية والعمرانية المعمقة التي قامت بها مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموية خلال الفترة (١٤٢٤-١٤٢٧هـ) موزعة على نحو (٢١) تجمعاً سكانياً في المجتمع السعودي^١.

وقد تميزت تلك المسوح باشمالها على قطاع كبير من المعلومات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للأسرة وكذلك على معلومات مفصلة عن البنية السكنية للمسكن الذي تقيم به الأسرة، مما جعل تلك البيانات صالحة لتحليل العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسرة وبين المنزل الذي تتخذ منه مأوى لها. وبمراجعة تلك البيانات التي تنتمي إلى نحو (١٢,٧٧٠) أسرة فقد تبين مدى صلاحيتها لقياس متغيرات الدراسة، حيث تبين مدى اكتمال وشمولية تلك البيانات لدى غالبية تلك الأسر، ولم يستبعد منها إلا نحو (٩٨٩) أسرة، حيث لم تتوفر عن تلك الأسر معلومات كافية في عدد من متغيرات الدراسة، وعليه؛ فإن هذه الدراسة قد قامت على (١١,٧٨١) أسرة فقط.

أهم النتائج :

هدفت هذه الدراسة^٢ إلى التعرف على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمسكن، وعلى وجه التحديد هدفت إلى الإجابة عن سؤالين محددين؛ أحدهما: تمثل في ماهية المكونات الأساسية من فراغات ووظائف التي منها يتشكل المسكن الريفي في المجتمع السعودي. أما السؤال الثاني: فقد تمثل في الوقوف على مدى انعكاس خصائص الساكن من اجتماعية وثقافية واقتصادية على مكان إقامته.

وقد جاء اختيار القطاع الريفي في المملكة مجتمعاً لهذا البحث على اعتبار أن غالبية المساكن في القطاع الريفي

١ الشبعان، الحسي، الشواق، أمّالج التابعة لمنطقة تبوك، النباه، حي النخيل بالمدينة المنورة التابعة لمنطقة المدينة المنورة، ثول، الغالة التابعة لمنطقة مكة المكرمة، قرى ييس التابعة لمنطقة الباحة، وادي الحيا التابع لمنطقة عسير، حي الشامية بجيزان، الديحة التابعة لمنطقة جازان، شرورة التابعة لمنطقة نجران، حي الشميسي بالرياض التابع لمنطقة الرياض، الجرن، الطرف بالأحساء التابعة للمنطقة الشرقية، حي الميلاء ببريدة التابع لمنطقة القصيم، الغزالة التابعة لمنطقة حائل، رفحا التابعة لمنطقة الحدود الشمالية، القرية، طبرجل التابعة لمنطقة الجوف.

٢ للإطلاع على تفاصيل أكثر عن الدراسة انظر: الخليفة، عبدالله. " الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمسكن في البيئات الريفية في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية"، مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي، الرياض، (دراسة غير منشورة).

من المجتمع لا تزال تحمل خصائص العمارة التقليدية بكل ماتعنيه هذه العبارة من معنى، حيث لا تزال غالبية المساكن في معظم التجمعات السكانية الريفية بالمملكة مساكناً تقليدية في تخطيطها وأنماطها ومواد بنائها، وبعيدة إلى حد كبير عن التأثير بالمعايير الحديثة في البناء والتخطيط التي فرضتها أنظمة البناء الحديثة، وهو ما يجعل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية أكثر وضوحاً في حالة المساكن الريفية مقارنة بالمساكن الحضرية.

وفيما يخص الإجابة عن أسئلة الدراسة؛ فقد تبين مدى التباين في المكونات الأساسية للمسكن الريفي، حيث تتدرج تلك المكونات من البساطة - المتمثلة في ضيق مساحة المسكن وقلة غرفه وفراغاته، ومحدودية التخصص الوظيفي للفراغات، وضيق المساحات المخصصة للفراغات الموجودة بتلك المساكن - إلى التعقد المتمثل في سعة المساحة العامة للمسكن، وتعدد الغرف، واتساع نطاق التخصص الوظيفي للفراغات ليشمل تقريباً الوظائف السكنية المتعارف عليها كافة، واتساع المساحات المخصصة للفراغات المختلفة. وقد لاحظت الدراسة أن التوزيع النسبي للفراغات حسب نوعها يعكس حقيقة مؤداها أن الفراغات التي تلبّي وظائف غريزية كالنوم والراحة، والأكل والشرب، والتبول؛ تأتي في مقدمة الفراغات الأكثر حضوراً في غالبية المساكن، حيث حازت غرف النوم والمطابخ ودورات المياه على تكرارات أكثر من سواها من الفراغات التي لا تلبّي إلا حاجات ثانوية كالمجالس والأفنية والمستودعات ونحو ذلك. ولذا فإن هذه الدراسة فيما انتهت إليه من نتائج تؤكد على حقيقة مفادها أن المسكن بشكل عام يعكس خصائص الأسرة المقيمة فيه، فمع بساطة الأسرة في معيشتها وفي خصائص أفرادها يميل المسكن الذي تقيم فيه ذات الأسرة إلى البساطة في هيئته وحالته ومحدودية خصائصه العمرانية. وبالمقابل؛ فإن الأسر المحظوظة والمتميزة بالتعقد في أسلوب معيشتها والخصائص الوظيفية والمعيشية لأفرادها؛ تميل مساكنها تبعاً لذلك إلى التعقد المعماري (ARCHITECTURAL COMPLEXITY)، بحيث ينعكس ذلك على نوع المسكن ومادة بنائه والتخصص الوظيفي لفراغاته، إذ تتعدد تلك الفراغات ويصبح بينها شيء من التخصص أو تقسيم العمل والوظيفة العمراني. ففي حين أن المنزل البسيط يمكن أن تقوم بعض فراغاته بأكثر من وظيفة في آن واحد (كالنوم، الجلوس، تناول الطعام، استقبال الضيوف، وهكذا)؛ فإن تلك الوظائف يمكن أن تستقل عن بعضها بفراغات خاصة بها في المساكن المأهولة من قبل الأسر الأكثر ثروة وحظوة اقتصادية.

أما ما يخص الإجابة عن السؤال الثاني للدراسة الخاص بالتعرف على آثار المتغيرات المستقلة على التباين والاختلاف بين المساكن في المتغيرات التابعة للدراسة؛ فقد تبين فيما يخص المتغيرات التابعة العامة للدراسة المتمثلة في كل من نوع المسكن وحالته أنه فيما يتعلق بتأثير تلك المتغيرات في المتغير الصوري لنوع المسكن المتمثل في (الفلل والشقق والأدوار مقابل المساكن الشعبية والصنادق والعشش والخيام)، أنه كلما ارتفعت قيم الأسرة في المتغيرات المستقلة المتمثلة في كل من حجم أفراد الأسرة المقيمين مع الأسرة، وعدد العاملين من أفراد الأسرة، وعدد أفراد الأسرة غير المقيمين مع الأسرة، وحجم الذكور ذوي الأعمار ١٢ سنة فأكثر في الأسرة، والاستفادة من صندوق التنمية العقارية، والاستفادة من الجمعيات الخيرية؛ فإن الأسرة أكثر احتمالاً في الميل إلى الإقامة في المساكن الشعبية والعشش والصنادق والخيام. وبالمقابل؛ فإنه كلما ارتفعت قيم الأسرة في المتغيرات المستقلة المتمثلة في كل من وجود دواجن لدى الأسرة، ووجود حيوانات لدى الأسرة، وملكية المسكن، ومتوسط سنوات التعليم لأفراد الأسرة، ومتوسط دخل الأسرة، وعدد المتزوجات في الأسرة، وعدد السيارات المملوكة لدى الأسرة، وحجم المطلقين والمنفصلين والأرامل بالأسرة، وحجم العمالة النسائية، حجم الإناث ذوات الأعمار ١٢ سنة فأكثر في الأسرة (وهي متغيرات تعكس في معظمها أوضاعاً اقتصادية مرتفعة)؛ كانت الأسرة أكثر ميلاً إلى الإقامة في الفلل والشقق والأدوار.

أما بخصوص المتغير الصوري الثاني لنوع المسكن المتمثل في (الفلل والشقق والأدوار والمساكن الشعبية في مقابل الصنادق والعشش والخيام)، فقد اتضح من نتائج الدراسة أن هناك متغيرات مستقلة ذات تأثير عكسي في هذا المتغير، وتتمثل في كل من ملكية المسكن، وعدد السيارات المملوكة لدى الأسرة، ووجود حيوانات لدى الأسرة، وحجم العمالة النسائية، وحجم العمالة المنزلية، وعدد المتزوجات في الأسرة، وحجم المطلقين والمنفصلين والأرامل بالأسرة، ومتوسط سنوات التعليم لأفراد الأسرة، وهو ما يعني أنه كلما ارتفعت قيم الأسرة في تلك المتغيرات المحددة؛ فإن الأسرة أكثر احتمالاً للميل إلى الإقامة في العشش والصنادق والخيام. وبالمقابل هناك متغيرات مستقلة ذات آثار إيجابية دالة إحصائياً في متغير الميل للإقامة في الفلل والشقق والأدوار والمساكن الشعبية مقابل العشش والصنادق والخيام، وتتمثل في كل من: الاستفادة من الجمعيات الخيرية، والاستفادة من صندوق التنمية العقارية، وحجم أفراد الأسرة المقيمين مع الأسرة، وعدد

أفراد الأسرة غير المقيمين مع الأسرة، وعدد العاملين من أفراد الأسرة، وحجم الذكور ذوي الأعمار ١٢ سنة فأكثر في الأسرة، وهو ما يعني أنه كلما ارتفعت قيم الأسرة في تلك المتغيرات المحددة؛ فإنها أكثر احتمالاً للميل إلى الإقامة في الفلل والشقق والأدوار والمسكن الشعبية.

أما بخصوص المتغير التابع الخاص بحالة المسكن المتمثل في (المساكن الجيدة والمتوسطة مقابل المساكن الرديئة) فقد اتضح من نتائج الدراسة أن هناك متغيرات مستقلة ذات تأثير عكسي في هذا المتغير وتتمثل في كل من: حجم أفراد الأسرة المقيمين مع الأسرة، وحجم المطلقين والمنفصلين والأرامل بالأسرة، وحجم العمالة النسائية، وعدد السيارات المملوكة لدى الأسرة، والاستفادة من صندوق التمية العقارية، وهو ما يعني أنه كلما ارتفعت قيم الأسرة في تلك المتغيرات المشار إليها؛ فإنها أكثر احتمالاً للميل إلى الإقامة في المساكن الرديئة. وبالمقابل؛ فإن هناك متغيرات مستقلة ذات آثار إيجابية في متغير الميل إلى الإقامة في المساكن المتوسطة والجيدة مقابل المساكن الرديئة، وتتمثل تلك المتغيرات في كل من: حجم الذكور ذوي الأعمار ١٢ سنة فأكثر في الأسرة، وعدد المتزوجات في الأسرة، ومتوسط سنوات التعليم لأفراد الأسرة، وعدد العاملين من أفراد الأسرة، ومتوسط دخل الأسرة، وحجم العمالة المنزلية، وملكية المسكن، والاستفادة من الجمعيات الخيرية، وهو ما يعني أنه كلما ارتفعت قيم الأسرة في تلك المتغيرات المحددة كانت الأسرة أكثر ميلاً إلى الإقامة في مساكن متوسطة وجيدة الحال.

أما ما يتعلق بالمتغيرات التابعة الخاصة بكل من عدد فراغات المنزل، ووظائف تلك الفراغات، ومساحة المنزل الإجمالية والمساحات المخصصة لفراغاته المختلفة؛ فقد تبين أن معظم المتغيرات المستقلة - نحو (١٤) متغيراً مستقلاً- تؤثر تأثيراً طردياً في غالبية المتغيرات التابعة الخاصة بمساحات الفراغات وعدد الوظائف السكنية لتلك الفراغات وعدد الفراغات، وهو ما يعني أنه كلما ارتفع حجم الإناث ذوات الأعمار ١٢ سنة فأكثر في الأسرة، وزاد متوسط سنوات التعليم لأفراد الأسرة، وارتفع حجم الذكور ذوي الأعمار ١٢ سنة فأكثر في الأسرة، وزاد كل من عدد السيارات المملوكة لدى الأسرة، وعدد أفراد الأسرة غير المقيمين مع الأسرة، وعدد المتزوجات في الأسرة، ومتوسط دخل الأسرة، وحجم العمالة المنزلية، وحجم المطلقين والمنفصلين والأرامل بالأسرة، وعدد العاملين من أفراد الأسرة، وحجم أفراد الأسرة الممتدة، وحجم الإنفاق لدى الأسرة، وحجم العمالة النسائية، إلى جانب وجود حيوانات لدى الأسرة؛ كانت الأسرة أكثر ميلاً إلى إقامة في المساكن المتميزة بكثرة الغرف، وتعدد الوظائف السكنية لفراغات المسكن، وكبر مساحة المسكن عموماً، وكبر مساحات معظم فراغاته على وجه الخصوص. والعكس كذلك صحيح، بمعنى: أن الأسر ذات القيم المنخفضة في تلك المتغيرات أكثر ميلاً إلى الإقامة في مساكن تتميز بمحدودية عدد الغرف وقلة عدد الوظائف السكنية لفراغاتها وضيق المساحة العامة للمسكن وكذلك المساحات الخاصة بمعظم فراغاته.

المراجع:

- ١ - الخليفة، عبدالله بن حسين (١٤١٣هـ)، أثر العوامل الاجتماعية في توزيع السكان على أحياء مدينة الرياض: دراسة ميدانية، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.
- ٢ - الخليفة، عبدالله بن حسين و محمد بن سليمان السكران (١٤٢٨هـ)، الأوضاع الراهنة للسكان والمسكن بقرية ثول، الرياض: مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي.
- ٣ - مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي، المسوح الاستطلاعية للتجمعات السكانية الأوسع حاجة لخدمات الإسكان التنموي، الرياض: الأمانة العامة لمؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي.
- ٤ - Berry, B & J. Kasarda (1977) Contemporary Urban Ecology, New Your: Macmillan
- ٥ - Ogburn, Willam (1922). social change with respect to culture and original nature". New York: B.W. - 5 .Huebsch
- ٦ - Tabachnick & Fidell (1989) . Using Multivariate Statistics. New York: Harper & Row Publisher